مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا
وزيادة تحقيق والقاء في قوله وهو قد يقتضي الحال
يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي في الدار زيدا
ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا
مقدمتان ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
واحدا او البطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي بينته
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ
لها الكلام وذلك لانه قد تكرر في مواضع من كتابه ان
ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في المخبر
مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان
تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل
جاء

قوله والا بطل احد الحصرين او كلاهما الخ
بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار
المناسب ومقتضى الحال والعموم من
وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم
مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص واما
قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر في
الاعم من وجه او مطلقا لا يوجب تناول
جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين
او الحصر في الاخص قيل وايضا على
تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا
المساواة في الصدق بين المقتضى
والاعتبار المناسب والظاهر هو
الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان
تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة
لم لا يستلزم عموده والاتحاد في المفهوم
وان مثل هذا التركيب ليس صريحا
في الاتحاد مفهوما منه

جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو
يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل حال
من ذلك موضعه وتحتى به حيث ما ينبغي له وتنظر
في الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوص
في ذلك المعنى فتضع كلا منها في خاص معناه نحو
ان تاتي بما في نفي الحال وبان في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجى بان ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي
الوصل موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك
وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما
ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ
انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها
مع بعض فربت تنكير مثالا له مزية في لفظ
وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل هذه اللفظة
منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف
بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ بكون
لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته

Copyright © King Saud University